معاني قول النبي صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف) (أنزل) . (على سبعة) . (أحرف)

الدكتـــــور
سلوى بنت أحمد محمد الحارثي
الأستاذ المشارك بقسم القراءات
كلية الشريعة والأنظمة- جامعة الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

خُصِّصت هذه الدراسة لبيان دلالات ألفاظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، وقد حيَّر حديث الأحرف السبعة الأئمة منذ زمن الأوائل حتى يومنا، وطال الخلاف فيه ألفاظ الحديث وامتد، فتشعبت المسائل، وكثر الخلاف ، وقد جدَّتْ هذه الدراسة في بيان معنى (الإنزال) المراد في الحديث، والذي حمل الأمر فيه على إنزال القرآن على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتميزت الدراسة بالفصل بين الخلافات في تأويل معنى العدد (سبعة)، و(الأحرف)، والقطع في دلالتهما، وتعيين المراد منهما، وقد أسفرت الدراسة عن معنى الإنزال في الحروف، وأنه في معناه يفترق عن معنى إنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجحت الدراسة المراد من العدد سبعة في الحديث هو التكثير والمبالغة، لا الحصر، وقطعت الدراسة بالمعنى المقصود من الأحرف في الحديث، وأنه هو ما عرف عند النحويين بـ(الكلمة).

الكلمات المفتاحية : معاني – سبعة أحرف – نزول القرآن – حرف – سبعة .

المقدمة

"الحمد لله على التوفيق، والشكر لله على التحقيق، وأشهد أن لا إله إلا هو شهادةَ سالك من الدليل أوضح طريق، ومنزه له عما لا يجوز ولا يليق، وصلى الله على أشرف فصيح، وأطرف منطيق، محمد أرفق نبي بأمته وألطف شفيق، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الجمع والتفريق، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد"[١]:

لقد تواترت أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف وتعددت طرقه، ومع ذلك فقد استشكل على أئمة الشأن وغيرهم المراد منه، يقول ابن الجزري: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة ..."[٢].

فكان محل اختلاف العلماء واجتهاداتهم، يقول الدكتور حسن عتر: "اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبع، وتشعبت أقوالهم وتعددت حتى بلغت في بعض الأقوال أربعين قولاً، منها ما يصلح للاعتبار والنظر، ومنها أقوال قد قالها قائلوها من غير أن يكون لهم سند معتبر"[٣].

---

(١) "نواسخ القرآن" للحافظ جمال الدين ابن الجوزي، ص: ١٠.

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٦).

(٣) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٢١.

وعلى إثر هذه الخلافات كان هناك توجهات أُخر نحو تحليل ألفاظ الحديث، وهو منصب على قول النبي صلى الله عليه وسلم "أنزل القرآن على سبعة أحرف"[1].

وقد نالت ألفاظ الحديث ما نال الحديث في معناه المجمل من الخلاف، وحمِّلت الألفاظ من المعاني كل حسب اجتهاده في فهمه للحديث بمعناه العام، وقد ملئت كتب المتقدمين والمتأخرين بتلك الخلاف، وكلها أضرب من البيان محتملة.

ومن الجدير بالذكر أن الخلافات كلها حول معنى "الأحرف" في الحديث، ثم أقل منها خلافاً في المراد من العدد، غير أن لفظ الإنزال لم يكن له حض من الكلام عند أحد من المتقدمين والمتأخرين حملاً له على بابه غير ما كان من تعرض الدكتور سامي عبد الشكور في لمحات يسيرة، وهو أمر جلل، إذ كان بيانه والوقوف عليه الفيصل بين المسائل، والقضية الجوهرية الكبرى في تعيين مفهوم الحديث ومنطوقه.

وبعد أن منَّ الله عليَ بتحرير مسائل كثيرة في العلم ظهرت لي بعض القرائن والمرجحات التي يمكن الاعتماد عليها في الفصل بين الاجتهادات في المعاني الثلاث بما يكون صواباً إن شاء الله.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" في "باب من لم يرى بأساً أن يقول سورة البقرة" (٦/ ١٩٤)، ومسلم في "صحيحه" في "باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (١/ ٥٦١). حديث صحيح، متفق عليه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتمحور أهمية هذا الحديث في كونه مبحثاً من أهم المباحث المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه وأكثرها إشكالاً، فكان هذا سبب عقد البحث وإبرامه.

ثم إن التعارض بين الأئمة في المسائل المتعلقة بالأحرف السبعة في كتب الدراية يبعث الكثير من المشكلات في ذهن طالبه، مما جعل هذه الخلافات بحاجة ماسة للبيان والترجيح والفصل.

مشكلة البحث:

وفرة الخلاف حول معاني الألفاظ في حديث الأحرف السبعة، دون القدرة على تعيين وتحديد المعنى المراد، والقطع بدلالته، والإعراض التام من المتقدمين والمتأخرين بيان معنى الإنزال في الحديث ربما لأنها كانت عند الأوائل من التابعين وأتباعهم من المسلمات الواضحات.

أهداف البحث:

-الحديث باستفاضة عن معنى الإنزال الذي أغفله المتقدمون حتى حمل على إنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم.

- الفصل بين الخلافات في معنى العدد الوارد في الحديث، ومعنى الأحرف.

- إغلاق باب الاجتهاد في المسائل المتصلة بالأحرف السبعة.

الدراسات السابقة:

كثرت الدراسة حول الأحرف السبعة ومعانيها، غير أن هذه الدراسة تميزت بالقطع بمعاني الألفاظ ودلالاتها، كما أنها جدت في بيان معنى

الإنزال في الحديث باستفاضة لم تذكر في كتب المتقدمين والمتأخرين، سوى دلالات منثورة في كتب الأولين، وأطراف يسيرة استعنت بها في تدعيم المراد من الحديث.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وأبرز النتائج التوصيات، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

ثم ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: توجيه معنى الإنزال في حديث الإذن.

المبحث الثاني: تعيين المراد من العدد في حديث الإذن.

المبحث الثالث: تحديد معنى الأحرف في حديث الإذن.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

ثم **فهرس** لمصادر البحث، و**فهرس** لموضوعات البحث.

منهج البحث:

- قصرت الكلام في هذه الدراسة على مناقشة وعرض خلافات الأئمة في توجيههم دلالات الألفاظ في الحديث.
- استعنت بالقرائن والمرجحات في القطع بين المسائل.
- التحرير العلمي الدقيق في عرض الحقائق، والتجرد التام في نقد الأقوال، والتوجهات.

- التنظير بين مسائل الحديث والمسائل المشابهة له.
- دراسة استخدامات الألفاظ، ودائرة استعمالاتها في لغة العرب.

وكان ذلك في منهج تحليلي مقارن.

ربنا عليه توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير

المبحث الأول: توجيه معنى الإنزال في حديث الإذن

تـضافرت النـصوص في حـديث الإذن وتعاضـدت في الإخبـار بـإنزال الحروف، كان في قول جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، أم في قوله صلى الله عليه وسـلم لـصحابته عنـد فـضِّ النِّـزاع: "هكذا أُنزِلت".

فكان التصريح بـالإنزال في الروايـات حجـة المحتجين بنـزول الأحـرف السبعة على النبي صلى الله عليه وسلم كنزول القرآن بادئ أمره[1].

يقول ابن قتيبة: "وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الـروح الأمـين على رسوله عليـه الـسلام، وذلـك أنـه كـان يعارضـه في كـل شـهر مـن شـهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يـشاء، وينـسخ ما يشاء، وييسّر على عباده ما يشاء"[2].

ويقول الإمام البغوي: "ليس معنى هـذه الحـروف أن يقـرأ كـل فريـق بـما شاء فيما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منـصوصة، وكلهـا كلام الله نزل به الروح الأمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم، يـدل عليـه

---

(١) وقد حقـق هـذه المـسألة الأسـتاذ الـدكتور نـاصر القثـامي بجهـد يـشكر لـه في بحثـه الموسوم "القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" من ص٧١ إلى ص ٧٤، وأثبت بأدلة علمية تشريع الإذن في القـراءة عـلى سـبعة أحرف كان في المدينة المنورة أبان دخول القبائل العربية في الإسلام بعد فتح مكة.

(٢) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٢.

قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)) فجعل الأحرف كلها منزلة"[١].

وهو مزلق عظيم، وما حجب معنى (الأحرف السبعة) على مرِّ السنون شيء قدر الاعتقاد بظاهر اللفظ، وإشراكه في كيفيته بنزول القرآن الكريم على نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم.

وعلى الرغم من أهمية توجيه معنى الإنزال في الحديث فقد أغفل بيانه المتقدمون ربما لكونه من المسلمات عندهم خاصة من جيل الصحابة والتابعين وأتباعهم، بينما هو المحرك الأساس في الكشف عن معنى حديث القراءة على سبعة أحرف.

يقول الدكتور سامي عبد الشكور: "فالمتأمل في هذا الحديث يجد لفظين لم أقف فيها على شيء من أقوال العلماء، على رغم أهميتهما، وربما تسهم في مسار معنى الأحرف السبعة التي ذكرها العلماء والتي وصلت إلى أربعين قولاً، وهما: لفظ [أنزل]، ولفظ [على سبعة أحرف] في قوله صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف)"[٢].

ومع ذلك قد تلوح بارقة في أقوالهم تخرج معنى الإنزال في الحروف عن إنزال القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم.

فهذا الإمام ابن قتيبة يقول في موضع آخر من الكتاب: "فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع هذه الوجوه؟

---

(١) "شرح السنة" للبغوي (٤/ ٥٠٩).

(٢) "الدراية في علم القراءات" بحث للدكتور سامي عبد الشكور ص ١١.

قيل له: كل ما كان منها موافقا لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه- جاز لنا أن نقرأ به. وليس لنا ذلك فيما خالفه، لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلّوا أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القرّاء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن معشر المكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه، كما كان لهم أن يفسّروه، وليس لنا أن نفسّره"[1].

فهو مرة يذكر أن هذه الحروف من الله منزلة على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم كتنزل القرآن بواسطة جبريل عليه السلام، ثم لا يبيح للأمة ما أبيح للصدر الأول من قراءة القرآن على لغاتهم وما جرت عليه عاداتهم، كما أجاز لهم أن يفسروه ولم يجُز ذلك للأمة بعدهم.

وكذلك هو التناقض ماثل في قول الإمام البغوي، يقول: "أظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتليين وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة"[2].

---

(١) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٤.

(٢) "شرح السنة" للبغوي (٤/ ٥٠٩).

فكلاهما متفق على أن العرب كانت تقرأ بموسوم طباعهم، ثم يؤكدان أن هذه الحروف نزل بها الروح الأمين على الرسول صلى الله عليه وسلم، وهما كمن يجمع طرفا نقيض في شيء محال أن يجتمعا فيه.

وقد استثار هذا تساؤل الإمام ابن حجر العسقلاني، يقول: "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي: أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ... لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً، ومن ثمَّ أنكر عمر رضي الله عنه على ابن مسعود رضي الله عنه قراءته: "عتى حين" يريد (حتى حين)، وكتب إليه إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة"[1].

ولا شك أن ادعاء إنزال الحروف على النبي صلى الله عليه وسلم يمنعه واقع الرواية كما أشار إليه ابن حجر العسقلاني.

وقد تقرر عند الأئمة كذلك استبعاد عثمان لحروف القرآن في جمعه، وقد تكفل الله بحفظ كتابه في أكثر من موضع في كتابه، فلو كانت الأحرف منزلة لترتب على جمع عثمان الأمة على حرف واحد ضياع شيء من أبعاض القرآن واندثاره، وهذا يتنافى مع مقتضى الحفظ الإلهي الموعود[2].

---

(١) "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٩/ ٢٧).

(٢) انظر "حديث الأحرف السبعة" لعبد العزيز عبد الفتاح القارئ ص٨٤.

وكـذلك الدلالـة في قـول الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم: "اقـرءوا ولا حرج"، وتطمينه القارئ بقوله: "أصبت"، و"هكذا أنزلت"، وجعـل الإذن مفتوحاً مـن خـلال الـضابط "مـا لم تختـم آيـة عـذاب برحمـة، أو آيـة رحمـة بعذاب"، فذانك برهانان على أنَّ معنى الإنزال في حديث الإذن منصرف إلى معنى آخر يفترق في كيفيته عن الإنزال (بلغة قريش)[1]؟!

ينقل أبو شامة عن بعض الـشيوخ: "نـزل القـرآن أولاً بلـسان قـريش ومـن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفـاظ والإعـراب، ولم يكلـف أحـد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمـشقة، ولمـا كـان فـيهم مـن الحميـة، ولطلب تسهيل فهم المـراد، كـل ذلـك مـع اتفـاق المعنـى، وعـلى هـذا يتنـزل اختلافهم في القراءة كما تقدم، وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا منهم"[2].

ذهب القائلون بالإنزال في حروف القرآن إلى ما استبعده عثمان رضي الله عنه كان من قبيل المنسوخ بالعرضة الأخيرة، وللباحثة دراسة بعنوان "حديث الأحـرف الـسبعة بـين الإحكام والنسخ" أسفرت عن عدم جريان النسخ في حروف القرآن، وأن القول بالنسخ فيها ادعاء لا يسلم به.

(١) للباحثة دراسة في تحقيق مسألة الإنزال في الأحرف السبعة، بعنـوان "القـراءة عـلى سبعة أحرف بين التوقيف والاجتهاد" أقرت عدم ثبوت إنزال حروف القرآن عـلى النبـي صلى الله عليه وسلم، وأن القراءات المعروفة اليوم هي مـن توسـع الـصحابة رضـوان الله عليهم وسلف الأمة في القراءة بالحروف.

(٢) "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٩/ ٢٧).

وأظهر دليل على عدم إنزال الحروف على النبي صلى الله عليه وسلم، وأبين حجة فيه ترافق القول بالإنزال مع سؤال التوسعة، إذ لا معنى لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم التخفيف، ومراجعته كل مرة في حرف أو حرفين أو ثلاثة وقد أنزلت عليه، بمعنى آخر: متى كان النزول وهو في طور طلب التوسعة؟ مما يبرهن على نزول سبق سؤال النبي صلى الله عليه وسلم.

وليكن المقصود من الإنزال فيما يُستقبل من الزمان فلمَ ورد بصيغة الماضي (أُنْزِل)، و(أُنزلت)؟ ولعل هذا اللفظ (الإنزال بصيغة الماضي) السبب وراء القول بنزول الأحرف قبل الهجرة النبوية!

يقول الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور: "نجد أن لفظ أنزل ... لا يمكن أن يكون على بابه بحال من الأحوال، وأنه لابد من صارف ينصرف إليه المعنى ... فلفظ الإنزال المذكور في الحديث الشريف هنا يشابه قول الله تعالى: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج)، وقوله تعالى: (وأنزلنا الحديد) ... الخ"[1].

ثمَّ بين معنى النزول بجملة من أقوال المفسرين يقول: "وعند الرجوع لكتب اللغة وأقوال اللغويين في معنى (نزل) نجد ما يلي:

قال الإمام الطبري: "قوله: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) يقول تعالى ذكره: **وجعل** لكم من الأنعام ثمانية أزواج"[2].

---

(١) "الدراية في علم القراءات" للأستاذ الدكتور سامي محمد عبد الشكور ص١٢.

(٢) "تفسير الطبري" (٢١/ ٢٥٦).

وقال الطاهر ابن عاشور: "والإنزال: نقل الجسم من علو إلى سفل، ويطلق على تذليل الأمر الصعب كما يقال: نزلوا على حكم فلان، لأن الأمر الصعب يتخيل صعب المنال ... فإطلاق الإنزال بمعنى **التذليل والتمكين** على نحو قوله تعالى: (وأنزلنا الحديد) أي سخرناه للناس، فألهمناهم إلى معرفة قَيْنَه يتخذونه سيوفاً، ودروعاً، ورماحاً، وعتاداً، مع شدته وصلابته"[١].

وقال الزمخشري: "(وأنزل لكم): **وقضى لكم وقسم**"[٢].

وقال الإمام الرازي: "أن معنى الإنزال: **الإنشاء والتهيئة**"[٣].

وقد أورد أبو شامة المقدسي هذا المعنى في تفسير إنزال القرآن في ليلة القدر، يقول: "معنى الكلام: إنا حكمنا بإنزاله في ليلة القدر، وقضينا به، وقدرناه في الأزل، وأردناه، وشئناه، وما أشبه ذلك"[٤].

وقد وفق الدكتور سامي في إدراكه انصراف معنى الإنزال في الحديث لمعنى غير معنى النزول المعروف على النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن في حمله نزول حروف القرآن على إنزال اللباس والأنعام والحديد تأويل، والأولى فيه حمل إنزال الحروف على نزول القرآن أول ما نزل، ففيه الأمر ألصق وألزم، وأولى من حمل اللفظ على معنى مؤول.

---

(١) "التحرير والتنوير" لابن عاشور (٢٣/ ٣٣٢).

(٢) "الكشاف" للزمخشري (٤/ ١١٤).

(٣) "مفاتيح الغيب" للرازي (٢٩/ ٤٧١).

(٤) انظر "المرشد الوجيز" ص ٢٧.

وقد جرت عادة القرآن والسنة في استعمال الإنزال في معناه الظاهر، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف، وهذا هو اللائق بالقرآن، فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز"(١).

والأخذ بما جرت عليه العادة في الاستعمال منهج سديد، وأصل عظيم من أصول التفسير، وقاعدة عظيمة من قواعد الترجيح والاختيار، يقول ابن القيم رحمه الله: "اللفظ الذي اطَّرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه نادراً، فتأويله حيث ورد، وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل، فإنه يكون تلبيساً وتدليساً يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف"(٢).

فعلى هذا المنهج السلفي الرشيد يكون الإنزال في الحديث على معناه الظاهر انحطاط من علو إلى سفل(٣).

---

(١) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (١٢/ ٢٥٧).

(٢) "الصواعق المرسلة" لابن القيم الجوزية (١/ ١٩٦).

(٣) "المفردات في غريب القرآن" للأصفهاني ص ٧٩٩.

إن ارتباط إنزال القرآن بإنزال الأحرف السبعة في قول جبريل عليه السلام: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" ارتباط وثيق، يلزم من إنزال أحدهما إنزال الآخر، ويلزم إن حمل معنى الإنزال في أحدهما على معنى مؤول حمل معنى الآخر عليه، فلا بد من الحذر في تأويل الإنزال في الحديث.

ولا شك في حقيقة إنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم نزولاً حقيقياً، ولكن نزول الأحرف السبعة على النبي صلى الله عليه وسلم أمر غير متحقق، إذ ليس له ما يسنده من الآثار عن الصدر الأول البتة!

لأجل ذا حسن حمل المقصود من إنزال الأحرف السبعة على إنزال القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا قبل نزوله مفرقاً على النبي صلى الله عليه وسلم بلغة قريش.

فقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه حبر الأمة وترجمان القرآن: "أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة، وقرأ: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا}"[1].

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص٢١، وقال أبو شامة: " أخرجه الحاكم أبو عبد الله في "كتاب المستدرك على الصحيحين" وقال في آخره: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

وقال ابن جبير: "نزل القرآن كله من السماء العليا إلى السماء السفلى، ثم فصل في السماء السفلى في السنين التي نزل فيها"(١).

يؤكد هذا المعنى استعمال لفظ الإنزال متعدياً بالهمز في إنزال القرآن جملة واحدة، وقد كان لفظ الإنزال متكرراً في جميع أحاديث الباب حتى أن واحداً منها لم يأت بلفظ النزول أو التنزيل، كما كان الكلام في بعض مواضع عن تنزل القرآن ونزوله.

وفي الفرق بين (نزل) و(أنزل) يقول الثعلبي: "وقرأ الآخرون: بتشديد الزاي، ونصب الباء، لأن القرآن كان ينزل نجومًا -شيئًا بعد شيء، والتنزيل: مرة بعد مرة، قال تعالى: {وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ}، لأنهما نزلا دفعة واحدة"(٢).

ويقول القرطبي: "والقرآن نزل نجوماً شيئاً بعد شيء، فلذلك قال (نزل)، والتنزيل مرة بعد مرة، والتوراة والإنجيل نزلا دفعة واحدة فلذلك قال (أنزل)"(٣).

وهذا الذي ذكرت ماثلاً كذلك في قول عثمان رضي الله عنه للرهط القرشيين الثلاثة "ما اختلفتم فيه أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلغة قريش فإنما نزل القرآن بلسانهم"(٤).

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٦.

(٢) "تفسير الثعلبي" لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم (٨/ ٢٤).

(٣) "تفسير القرطبي" لأبي عبد الله محمد بن أحمد (٤/ ٥).

(٤) "فضائل القرآن" لأبي عبيد (١/ ٣٣٩)، و"المصاحف" لابن أبي داود ص ٨٨.

يدل كذلك قول عثمان على أن الحروف من غير لغة قريش لم تتنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، ولو تنزلت ما وسع عثمان استبعادها بعد إنزالها، غير أن ما عداه من جملة الحروف استجاز الصحابة القراءة بها بموجب حديث الإذن.

وعلى تقرير ما سبق أقول: إن القراءة بحروف القرآن هو أمر منصرف إلى علم الله الأزلي السابق بما هو كائن وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون[1]، وجريان القلم بما قدره الله وعلمه، وهذا سر من أسرار الله في خلقه، وأصل عظيم تقرر في كتاب الله وسنة نبيه[2].

تماماً كحقيقة الوجود إذ كان في علم الله المسبق، ثم أمر القلم بكتابة مقادير الخليقة قبل أن تخلق في اللوح المحفوظ إلى قيام الساعة.

---

(١) "الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن" لأبي حسن الكناني ص٨٧، و"الإبانة عن أصول الديانة" لأبي حسن الأشعري ص٢٢٩، و" شرح الطحاوية" لأبي العز الحنفي (١/ ١٣٢).

(٢) ومما جاء من هذا الباب قوله تعالى في أهل النار: (ولو ردوا لعادوا لما نهو عنه وإنهم لكاذبون) [الأنعام:٢٨].

وقول الله لنبيه نوح بعد أن يئس من دعوتهم وأذن الله بنصره عليهم: (وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا قد آمن) [هود:٣٦].

وقوله تعالى: (قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولا) [الإسراء:٩٥].

وعن ابن عباس سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين من يموت منهم وهم صغار، فقال: "الله أعلم بما كانوا عاملين". أخرجه البخاري (٨/ ١٢٢).

فكان كلما أراد الله جلَّ في علاه لذلك القدر التجلي في الوجود قال له: "كن" فكان بقضائه وقدره وتهيئة أسبابه[١]، وهذه حقيقة مفروغ منها تثبت قدرة الله النافذة على الخلق، وعلمه المسبق بكل شيء، ولذلك كان الإمام الشافعي يوصي من يخاصم القدرية بقوله: "ناظروا القدرية بالعلم -أي اسألوهم: هل الله عز وجل علم بالأشياء قبل وقوعها؟ فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا"[٢].

فعلم الله السابق للموجودات كعلمه بالمعدومات والمستحيلات والممكنات التي لو قُدِّر وجودها لعلم كيف تكون[٣].

يعني ذلك أن أحرف القرآن تنزلت مع القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا كسائر مقادير الخلائق التي علمها الله قبل وجودها، فحينئذ يكون ما قرأت به الأمة من حروف القرآن محمول على القضاء والقدر الذي كتبه الله بسابق علمه بأفعال العباد.

بمعنى آخر أن الله جل في علاه قد علم بسابق علمه ما ستقرأ به الأمة المحمدية من الحروف، فكتبها كما كتب سائر أعمال العباد في اللوح المحفوظ قبل وقوعها منهم، ثم أنزلت مع القرآن أول نزوله إلى السماء

---

(١) انظر "الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل" لابن حزم الظاهري (٤/ ١٦٠).

(٢) "شرح الطحاوية" لأبي العز الحنفي (٢/ ٣٥٤).

(٣) "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول" (١/ ٢٤٣)، و"تفسير أسماء الله الحسنى" للسعدي ص١٩٦.

الدنيا، ثمَّ لما استوجبت أسبابه تجلى ذلك المكتوب وتجلت أقدار الله عز وجل.

وإلى هذا المعنى أشار الرازي في كتابه "معاني الأحرف السبعة" غير أن عبارته غير صريحة، ولكنها تحوم حول الحمى، وتدعم المقال، يقول: "فمن لم يكن عند لسان كل قائل من العرب، مع كثرتها وجماهيرها، واختلاف قبائلها وشعوبها وعشائرها، وتباين ديارها، ممن خلقهم الله وأحاط بهم علماً، من الصغار والكبار والعبيد والأحرار، وأنطقهم بما شاء من اختلاف الصيغ واللغات، وحفظ عليهم ما نطقوا به مما بقي فيما بينهم، أو نسوه وتركوه على مر الدهور، ثم أنزل ما شاء الله من كتابه بما علمه منهم، وحفظه عليهم بعدما نطقوا به"(١).

ويقول في موضع آخر: "قد أيقنا أن جميع ما كان وما يكون وما هو كائن من آثار الخلق وقراءتهم وأقوالهم وأفعالهم غير خارج من ذلك بحال"(٢).

يقول: "وإنما لم يحدها عليه الصلاة والسلام بحد محدود جلي ... وكان ذلك أوسع على الأمة، ولولا ذلك لما اختلفوا في الأحرف هذا الاختلاف المتباين، الذي بعضه مضى وبعضه يأتي"(٣).

وفي استعراض شيء من أسباب نزول بعض آي القرآن دلائل تقرب هذا الفكر وتدنيه للأفهام، روى الطبري بسنده عن أنس بن مالك قال: "قال عمر

---

(١) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص٤٢٤.

(٢) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص ٥١٧.

(٣) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص ٣١٥.

بن الخطاب: قلت: يا رسول الله، لو اتخذت المقام مصلى! فأنزل الله: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) [البقرة:١٢٥]"[١].

وذكر ابن عطية في تفسير قول الحق: (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحي إلي ولم يوحى إليه شيء ...) [الأنعام:٩٣]: "قال السدي: المراد بها عبد الله بن سعد بن أبي سرح الغامدي، وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم الوحي، وكان أخا عثمان بن عفان من الرضاعة، فلما نزلت (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْناهُ نُطْفَةً فِي قَرارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظاماً فَكَسَوْنَا الْعِظامَ لحْماً ثُمَّ أَنْشَأْناهُ خَلْقاً آخَرَ) [المؤمنون: ١٤] فقال عبد الله بن سعد من تلقاء نفسه (فَتَبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخْالِقِين) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: اكتبها فهكذا أنزلت، فتوهم عبد الله ولحق بمكة مرتدا وقال أنا أنزل مثل ما أنزل الله" ثم عاد إلى الإسلام يوم فتح مكة[٢].

وقد كان القرآن يقرأ على حرف، فلما أستأذن النبي ربه وأذن في القراءة على سبعة أحرف تجلى ذلك المكتوب بقراءة الأمة، وهو معنى قوله: "أيما حرف قرأت فقد أصبت"، وبهذا المعنى يجوز القول بـ(قدر) و(قضى)، لأن ذلك واقع بقضاء الله وقدره وتهيئة أسبابه، ولا يكون ذلك معنى للإنزال، أي أن المقدر والمكتوب من الحروف أنزل إلى السماء الدنيا مع ما نزل من

---

(١) "جامع البيان" للطبري (٢/ ٣٠).

(٢) "المحرر الوجيز" لابن عطية (٢/ ٣٢٢).

القرآن وأفعال العباد ومقادير الخلائق التي علمها الله قبل وقوعها منهم، ومقاديرهم التي كتبها لهم.

يقول في روح المعاني: "والإنزال مجاز عن القضاء والقسمة، فإنه تعالى إذا قضى وقسم أثبت ذلك في اللوح المحفوظ، ونزلت به الملائكة الموكلة بإظهاره"[١]، ويقول الرازي: "قضاء الله وتقديره وحكمه موصوف بالنزول من السماء، لأجل أنه كتب في اللوح المحفوظ كل كائن يكون"[٢]، ويقول ابن جزي: "فالإنزال عبارة عن نزول أمره وقضائه"[٣]

وهذا من عجائب ألطاف الله بالأمة، حيث خيرت في قراءاته بالوجه الذي يقدر عليه القارئ، وهو مع ذلك موعود بأنه قد قرأ قرآناً كافياً شافياً، استحق به أكمل الأجر والثواب، وهذه خصيصة خصَّ الله بها الأمة المحمدية دوناً عن سائر الأمم.

يقول الطبري في شرح حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف": "ومعنى ذلك كله، الخبر منه صلى الله عليه وسلم عمَّا خصه الله تعالى به وأمته من الفضيلة والكرامة التي لم يؤتها أحداً في تنزيله، وذلك أنّ كل كتاب تقدَّم كتابَنا نزولُه على نبيّ من أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم، فإنما نزل بلسان واحد، متى حُوِّل إلى غير اللسان الذي نزل به، كان ذلك له ترجمة وتفسيرًا لا تلاوةً له على ما أنزله الله.

---

(١) "روح المعاني" للألوسي (١٢/ ٢٣١).

(٢) "مفاتح الغيب" للرازي (٢٦/ ٤٢٤).

(٣) "التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزي (٢/ ٢١٧).

وأنزل كتابنا بألسن سبعة، بأي تلك الألسن السبعة تلاه التالي، كان له تالياً على ما أنزله الله لا مترجماً ولا مفسراً ... كما كان التالي لبعض الكتب التي أنزلها الله بلسان واحد إذا تلاه بغير اللسان الذي نزل به له مترجماً، لا تالياً على ما أنزله الله به، فذلك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كان الكتاب الأول ينزل على حرف واحد، ونزل القرآن على سبعة أحرف"[1].

وفي هذا الحديث من التكريم لأمة محمد صلى الله عليه وسلم وتعظيم شأن القرآن وشأن من نزل عليه ما فيه.

وهذه الحقيقة تتكامل مع وعد الله في حفظ القرآن، فحتى مع التوسعة بأي وجه شاء القارئ، فإن إطلاق القراءة ووقوعها بأي لفظ كان لن يخرج عن علم الله المكتوب منذ الأزل في اللوح المحفوظ، والتي تحقق صدق الوعد! (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) [فصلت:٤١-٤٢].

---

(١) "تفسير الطبري" (١/ ٧٠).

المبحث الثاني: تعيين المراد من العدد (سبعة) في حديث الإذن

إن من المسائل المشكلة المرتبطة بحديث الإذن في القراءة على سبعة أحرف معنى العدد "سبعة" في الحديث، فمن الأئمة من حمل العدد على غير حقيقته، كناية عن الكثرة، وإلى هذا ذهب القاضي عياض[1].

وتابعه أبو شامة إذ يقول: "المراد به التوسعة، وليس حصراً للعدد، وهذا موافق لما سبق تقريره على ما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم، وهو كما قيل في معنى قوله تعالى: (إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) إنه جرى كالمثل في التعبير عن التكثير، لا حصراً في هذا العدد"[2].

ورُدَّ هذا المعنى بطلب النبي صلى الله عليه وسلم الاستزادة في الحروف، يقول السيوطي: "ويرده ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف "، وفي حديث أبي عند مسلم: "إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هون على أمتي فأرسل إلي: أن أقرأ على حرفين فرددت إليه: أن هون على أمتي: فأرسل إلي أن اقرأه على سبعة أحرف".

وفي لفظ عنه عند النسائي: "إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، وفي حديث أبي بكرة عنه:

---

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١/ ١٦٤).

(٢) "المرشد الوجيز" باختصار لأبي شامة ص ٩٩.

"فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة". فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره"[١].

وقد رجح ابن الجزري قول السيوطي، ووصف القول الأول بأنه جيد، لولا أن الحديث يأباه، يقول:

"وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ... والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمائة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر، قال تعالى: (كمثل حبة أنبتت سبع سنابل)، و(إن تستغفر لهم سبعين مرة)، وقال صلى الله عليه وسلم: "في الحسنة إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، وكذا حمل بعضهم الإيمان بضع وسبعون شعبة، وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه"[٢].

ومثل هذا الخلاف في حمل العدد على حقيقته أو على إرادة المبالغة والتكثير قد دار بين المفسرين في تأويل الأعداد الواردة في القرآن الكريم، ومن ذلك:

يقول الزمخشري في تفسير قول الحق: (خرجوا من ديارهم وهم ألف حذر الموت) [البقرة:٢٤٣]: "لعل من كان معه لم يكن ألوفا، فضلا عن أن يكونوا آلافا، ولكنه أراد بذلك التكثير، لأن العرب تكثر بآلاف وتجمعه"[٣].

---

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١/ ١٦٤-١٦٥).

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٦).

(٣) "البحر المحيط في التفسير" للزمخشري (٢/ ٥٦٢).

ويقـول الزمخـشري في تفـسير قـول الله عـز وجـل: (في يـوم كـان مقـداره خمسين ألف سنة) [المعارج:٤]: "قيل: لا يراد حقيقة العـدد، إنـما أريـد بـه طول الموقف يوم القيامة ومـا فيـه مـن الـشدائد، والعـرب تـصف أيـام الـشدة بالطول، وأيام الفرح بالقصر"[١].

ويقول الزمخشري في تفسير قول الحق (استغفر لهـم أو لا تـستغفر لهـم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهـم) [التوبـة:٨٠]: "الـسبعون جـار مجـرى المثـل في كلامهـم للتكثـير، وهـذا جـار في مجـرى كـلام العـرب للتكثير، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: "لأصبحن العاصي وابـن العـاصي سـبعين ألفـاً عاقـدي النـواصي"، فـذكرها للمبالغـة، وهـذا مـن أساليب العرب في المبالغة لا للتحديد"[٢].

ويقول الألوسي: في تفسير قول الله تعالى (في يوم كـان مقـداره ألـف سـنة مما تعدون) [السجدة:٥]: "أي: في برهة متطاولة مـن الزمـان فلـيس المـراد حقيقـة العـدد، وعـبر عـن المـدة المتطاولـة بـالألف، لأنهـا منتهـى المراتـب وأقصى الغايات، وليس مرتبة فوقها إلا ما يتفرع منها من أعداد مراتبها"[٣].

ويقول أبو الطيب الحسيني في تفسير قول الله تعالى: (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) [المعارج:٤]: "فهذا يوم القيامة جعلـه الله سـبحانه عـلى

---

(١) "البحر المحيط في التفسير" للزمخشري (١٠/ ٢٧٣).

(٢)"البحر المحيط في التفسير" باختصار للزمخشري (٥/ ٤٧٢).

(٣) "تفسير الألوسي" (١١/ ١١٨).

الكافرين خمسين ألف سنة، وعنه قال: "لو قدرتموه لكان خمسين ألف سنة من أيامكم" يعني يوم القيامة.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قيل يا رسول الله يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ما أطول هذا اليوم، فقال: " والذي نفسي بيده إنه ليخفف عن المؤمن حتى يكون أهون عليه من صلاة مكتوبة يصليها في الدنيا " أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في البعث وفي إسناده دراج عن أبي الهيثم وهما ضعيفان.

وعن أبي هريرة مرفوعاً قال: "ما قدر طول يوم القيامة على المؤمنين إلا كقدر ما بين الظهر إلى العصر"، ولو كان المراد حقيقة العدد لم يعقل أن الزمان الواحد يكون مقداره خمسين ألف سنة، ويكون مقداره ألف سنة، ويكون مقداره قدر صلاة ركعتين"[1].

والسبب في الاختلاف يرجع إلى مقاصد العرب ومراميها في الكلام، فمرة يطلقون العدد ويريدون الكثرة والمبالغة، ومرة يريدون العدد على حقيقته، فجرت الأعداد في الوحيين مرة على الحقيقة، ومرة على سبيل المبالغة والكثرة مجاراة للعرب في مقاصدها وكلامها.

وقد يغلب استعمال العدد سبعة في القرآن الكريم على غير حقيقته، يقول أبو السعود: "شاع استعمال السبعة والسبعين والسبعمائة في مطلق التكثير؛ لاشتمال السبعة على جملة أقسام العدد، فكأنها العدد بأسره، وقيل: هي أكمل الأعداد لجمعها معانيها؛ ولأن الستة أول عدد تام لتعادل أجزائها

---

(١) "فتح البيان في مقاصد القرآن" لأبي الطيب الحسيني (١٤/ ٣١١).

الصحيحة، إذ نصفها ثلاثة، وثلثها اثنان، وسدسها واحد، وجملتها ستة، وهي مع الواحد سبعة فكانت كاملة، إذ لا مرتبة بعد التمام إلا الكمال، ثم السبعون غاية الكمال؛ إذ الآحاد غايتها العشرات، والسبعمائة غاية الغاية"[١].

ويقول ابن عطية: " وقد قال بعض اللغويين إن التصريف الذي يكون من السين والباء والعين فهو شديد الأمر، من ذلك السبعة فإنها عدد مقنع هي في السماوات وفي الأرض وفي خلق الإنسان وفي رزقه وفي أعضائه التي بها يطيع الله وبها يعصيه، وبها ترتيب أبواب جهنم فيما ذكر بعض الناس، وهي عيناه وأذناه ولسانه وبطنه وفرجه ويداه ورجلاه، وفي سهام الميسر وفي الأقاليم وغير ذلك"[٢].

ويقول عبد السلام الراغب في تفسير قول الحق (كمثل حبة أنبتت سبع سنابل) [البقرة:٢٦١]: "وليس المراد هنا حقيقة العدد، بل المقصود به التكثير والمضاعفة، لذلك آثر التعبير جمع الكثرة «سنابل» على «سنبلات» ليلقي التعبير ظلّ الكثرة في حس المخاطب وخياله، فيدفعه هذا إلى الإنفاق، طلبا للزيادة ومضاعفة الأجر"[٣].

ويقول الرافعي: "وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلا اللغة، وإنما جعلها سبعة رمزاً إلى ما ألفوه من معنى الكمال في هذا العدد، وخاصة فيما يتعلق بالإلهيات: كالسموات السبع، والأرضين السبع،

---

(١) "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" لأبي السعود العمادي (٤/ ٨٧).

(٢) "المحرر الوجيز" لابن عطية (٣/ ٦٥).

(٣) "وظيفة الصورة الفنية في القرآن" لعبد السلام الراغب ص ١٨٤.

والسبعةِ الأيام التي بُرئت فيها الخليقةُ وأبواب الجنة والجحيم، ونحوها، فهذه حدود تحتوي ما وراءها بالغاً ما بلغ؛ وهذا الرمزُ من ألطف المعاني وأدقها: إذ يجعل القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدودٌ وأبوابٌ لكلام العرب كله"[1].

وقد يجيء العدد على حقيقته في مواضع من القرآن، يقول السامرائي: "العدد المراد به حقيقة العدد في الأحكام كما في الكفارات: (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) [البقرة:١٩٦]، وكفارة اليمين: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) [المائدة:٨٩]، أو الإخبار عن الأمور التي وقعت: (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً) [الحاقة:٧]"[2].

لذلك كان القطع في المراد من العدد سبعة على وجه الخصوص فيه شيء من الصعوبة، وهذا ما قرره الأستاذ محيي الدين خليل في بحث مستفيض بعنوان "كلمتان بين المفسرين والمحدثين وأهل اللغة (سبعة) و (سبعين)"، بعد استعراض شامل خلص إلى القول:

"إننا نجد أن المعاجم اللغوية على كلمة سواء فيما يختص بالسبعين والسبعمائة وهو أنهما تكررتا في القرآن الكريم والحديث الشريف، والعرب تضعهما موضع التضعيف ولا تريد معناهما اللغوي في كثير من الأحيان،

---

(١) "إعجاز القرآن" لمصطفى صادق الرافعي ص ٥١.

(٢) "لمسات بيانية في نصوص من التنزيل" لفاضل بن صالح السامرائي ص ٥٩٧.

ولكن هذه المعاجم لا تلتقي على كلمة سواء فيما يختص بالسبعة «والسبع» رغم تكرارهما في القرآن والحديث ولغة العرب"[١].

إن الدلالة اللفظية في استزادة الرسول من الحروف في الحديث قرينة قوية تدفع معنى الكثرة إلى حقيقة العدد، يقول الدكتور حسن عتر: "إن استزادة الرسول صلى الله عليه وسلم من جبريل الأحرف حرفاً حرفاً، قرينة تحدد مفهوم لفظ السبعة، وتبين أن المراد العدد الآحاد الواقع بين الستة والثمانية"[٢].

ويقول الدكتور عبد العزيز القارئ: "فهذا التدرج لا يكون له أي معنى لو لم يكن تحديد العدد مراداً، ومراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم في المرة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة كذلك تدل على أنه صلى الله عليه وسلم فهم من الأمر في كل مرة التحديد"[٣].

وإلى هذا المعنى ذهب جمهور أهل العلم، يقول الأستاذ الدكتور ناصر القثامي: "بل في جمع القلة نوع إشارة إلى عدم الكثرة كما لا يخفى، وقد

---

(١) البحث مطبوع ونشره مركز البحوث في جامعة الملك سعود. منقول من كتاب "المنار في علوم القرآن" للدكتور محمد علي الحسن ص ١٠.

(٢) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٣١.

(٣) "حديث الأحرف السبعة" للدكتور عبد العزيز القارئ ص ٧٢.

ذهب إلى القول بحقيقة العدد سبعة جماهير العلماء، وإن اختلفوا في تعيينها"[١].

غير أن القول بحقيقة العدد تلازمه مسألتان، هما رأس الأمر والفيصل في هذا الاختلاف:

المسألة الأولى: يلزم من القول بحقيقة العدد أن تكون الأحرف السبعة منصوصة، لأن حمل العدد على حقيقته يقتضي ذلك لسهولة الحصر.

وقد صرح بعض أهل العلم بأن الحروف منصوصة، منهم الإمام البغوي، يقول: **"ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء مما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة"**[٢].

وإن المطالع للآثار الثابتة عن الصدر الأول لا يجد نصاً ينص على الحروف حرفاً حرفاً!!

يقول الباقلاني في باب "أنزل القرآن على سبعة أحرف": "ولم يدل نص الرسول على أعيانها بأسرها وأجناس اختلافِها وطرُق اللغات فيها، ولم تتفق الأمة على ذلك فيما علِمنا في عصر من الأعصار اتفاقاً بلغنا، وقامت الحجة به علينا، ولم ينتشر تفسير ذلك عن السلف ولا عن إمام في هذا الباب"[٣].

---

(١) "القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" للأستاذ الدكتور ناصر القثامي ص١١٣.

(٢) "شرح السنة" للبغوي (٤/ ٥٠٩).

(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٦.

ويقول ابن العربي: "لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بإجماع من الصحابة"[١].

وإن المنضمين لهذا الرأي قد استشعروا أن القول بحقيقة العدد لابد أن تكون معه الحروف منصوصة، ولم يأت نص ولا أثر في النص عليها على هذه السبع، فزعم الباقلاني حينئذ بأن الصحابة رضوان الله عليهم لم ينقلوها على اعتبار أنها منسوخة خروجاً من هذا المأزق!!

يقول: "ومع هذا فإنّا لا ننكر أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بيَّن للصحابة أو للعلماء منهم وحملة القرآن والعلم عنه عدد تلك اللغات والقراءات السبعة بأعيانها، ووقفهم على عددها وأجناسها، وعلى كل شيءٍ منها أو الفرق بينه وبين غيره، وعلى موضعه الذي أنزل فيه دون غيره، وأوضح لهم ذلك إيضاحا قامت به الحجة على من ألقاه إليه، ثم لم ينقل ذلك إلينا نقلاً تقوم به الحجة، إذ كان معرفة تلك اللغات والأوجه وتفصيلها وتنزيلها ليس من فرائض ديننا"[٢].

وهذا اتهام عريض للصحب الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، وجناية عظيمة في حقهم، فانظر إلى آثار هذا الفهم القاصر كيف جرّ إلى الجناية على الصحابة ونسبة التقصير إليهم!

وكل هذه من التأويلات التي احتملها الخبر لم يسندها واقع الرواية، فإنه بالربط بين العدد في الحديث وبين القراءات الكثيرة التي لا تندرج تحت

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٧.

(٢) " الانتصار للقرآن" للباقلاني ص ٣٨٥.

أصل، ولا تتسق ضمن إطارات معلومة دال على أن الأحرف غير منصوصة، ولو كانت منصوصة ما اختلف في تعيينها المتقدمون والمتأخرون!

إن القول بحمل العدد على حقيقته يقتضي أن يكون كل حرف قائم بذاته، وليس الأمر كذلك، ويقضي ذلك دلالة النص على أعيانها حرفاً حرفاً، لقلة العدد وسهولة الحصر، وبالنظر للأحاديث في هذا الشأن لا نجد واحداً منها ينص على شيء منها، علاوة على ادعاء التنصيص على الحروف وحصرها في العدد سبعة ينافي مبدأ الاختيار الذي ارتضاه الأئمة الأولون، وسارت عليه الرواية قروناً طويلة، فكيف يجوز لإمام من المتقدمين اختيار قراءات من ضمن حروف منصوصة من قبل الشارع، ومزجها والمقاربة بينها لتأليف اختيار ينسب إليه ويعرف به؟!

وقد أدى هذا القول إلى الاعتقاد بأن الأحرف السبعة قراءات الأئمة السبعة، على اعتبار أن كل حرف منفصل عن غيره، وهو فهم مغلوط لا شك، لكنه صدر عن بعض أولي العلم بسبب ادعاء التنصيص في الحروف.

قال أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"[1].

ويرجع السبب في القول بأن الحروف منصوصة، اعتقاد التوقيف في الحروف، فلما جعلت الأحرف منصوصة، حمل العدد في الحديث على حقيقته، يقول عبد العزيز القارئ: "إن الرخصة كانت مقيدة بما أنزل على

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١/ ٢٧٤) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أقرأ به، وأنه لم يكن مباحاً لأحد من الصحابة ولا لأحد من الأمة أن يقرأ إلا بما تلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا ثبت هذا بطل قولهم إن حقيقة العدد ليس مراداً"[1].

وهاجس هؤلاء من حمل العدد على إرادة الكثرة كان الخوف من أن يفهم منه جواز القراءة بالمعنى، يقول الدكتور عبد العزيز القارئ: "إن حقيقة العدد غير مرادة، وذلك لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب ويُراد الكثرة في الآحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد به الكثرة في العشرات، وكأن مراد هؤلاء أنه رخص للصحابة أن يقرأ كل منهم بلغته دون تحديد، وهذا يؤدي إلى القول بمشروعية القراءة بالمعنى"[2].

فدل ذلك على أن مسألة التوقيف في الحروف هي القضية الجوهرية التي تفصل المعنى المراد من العدد في الحديث، وقد انتفى التوقيف في الحروف بما قلناه سلفاً، فانتفى الزعم بأن الحروف منصوصة، وانتفى كذلك حمل العدد على حقيقته على هذا الوجه.

المسألة الثانية: يلزم أن تبلغ الأحرف في الكلمة القرآنية سبعة أوجه، لا تزيد ولا تنقص، يقول الدكتور حسن عتر: "إن نزول القرآن على سبع لغات يُفيد أن الأوجه في الكلمة الواحدة تبلغ السبع لا تقل عنها ولا تجاوزها، وهذا تفسير للأحرف يجعلها قاصرة عن كثير مما يقرأ به وهو ما تجاوزت

---

(١) "حديث الأحرف السبعة" لعبد العزيز القارئ ص ٥٢.

(٢) "حديث الأحرف السبعة" لعبد العزيز القارئ ص ٤٢.

وجوه قراءاته السبعة، مما يوحي بالتساؤل عن مصدر هذه القراءات الزائدة، ومبرر وجودها إن لم تكن من الأحرف!

وهذا التفسير مشكل أيضاً لأن بعض الكلمات لا تصل وجوه قراءتها إلى سبعة، بل تقرأ على وجه أو اثنين أو ثلاثة فقط"[١].

وطرحه لهذا لإشكال في محله، لأن حمل العدد على حقيقته لا يستقيم معه المعنى إلا كذلك، يقول ابن عاشور: "قيل المراد بالسبعة حقيقة العدد وهو قول الجمهور، فيكون تحديداً للرخصة بأن لا يتجاوز سبع مرادفات، أو سبع لهجات، أي من سبع لغات، إذ لا يستقيم غير ذلك"[٢].

فإنه وبالنظر إلى القراءات الثابتة عن الصدر الأول فإنا نجد كلمات تقرأ بأكثر من سبعة أوجه، وأخرى تقرأ بأقل من سبعة أوجه؟!

وقد دفع هذا ورده الإمام الزرقاني بشواهد من واقع الرواية يقول: "أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات فذلك ممنوع لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا غير مسلم أيضا، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر كما ورد أن كلمة {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ}

---

(١) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٨٨.

(٢) "التحرير والتنوير" لابن عاشور (١/ ٥٧).

تقـرأ بـاثنين وعـشرين وجهـا. وأن كلمـة {أُفٍّ} الإسراء فيهـا سـبع وثلاثـون لغة"[١].

وكذلك الدكتور عبد العزيز القارئ، يقول: "(ملك يوم الـدين) ذكـر فيهـا أبو حيان خمس عـشرة قـراءة، و(عبـد الطـاغوت) ذكـر أبـو حيـان في (عبـد) اثنتين وعشرين قراءة، وذكر ابـن خالويـه تـسع عـشرة قـراءة، وابـن جنـي ذكـر عشر قراءات"، وساق أبو حيـان في لفظـة (أف) مـن قولـه تعـالى: (فـلا تقـل لهما أف) أربعين لغة، وذكر ابـن خالويـه فيهـا أحـد عـشر وجهـاً، وابـن جنـي ثمانية أوجه"[٢].

كـما أنـه لا يوجـد ضـابط يمنـع مـن القـراءة بـما زاد عـن الـسبع، يقـول الأنـدرابي: "وقـال آخـرون: إن لفـظ الـسبعة في هـذا الخبر جـاء عـلى جهـة التمثيل، لأنه لو جاء في كلمة أكثر من سبع قراءات جاز أن يقرأ بها"[٣].

ويلزم منه كذلك أن تقرأ كل جملة منه عـلى الأقـل بـسبعة أوجـه متغـايرة، وليس الأمر كذلك، يقول ابـن حجـر في نفـي أن تقـرأ كـل جملـة مـن القـرآن بسبعة أحرف: "باب أنـزل القـرآن عـلى سبعة أحـرف: أي عـلى سـبعة أوجـه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمـة ولا جملـة منـه تقـرأ على سبعة أوجه ..."[٤].

---

(١) "الإتقان في علوم القرآن" باختصار للسيوطي (١/ ١٧٣).

(٢) "حديث الأحرف السبعة" للدكتور عبد العزيز القارئ ص٧٣-٧٤.

(٣) "الإيضاح في القراءات" للأندرابي (١/ ٥٣).

(٤) "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٢٣).

ويقول عبد العزيز القارئ: "لا يلزم أن تنزل كل كلمة في القرآن، أو آية على سبعة أحرف ... ولا أظن أن لهذا القول مخالفاً من المحققين، إلا أن يفهم من كلام ابن جرير رحمه الله أن كل كلمة في القرآن كانت تُقرأ بسبعة أوجه من الألفاظ المترادفة، المختلفة في الألسن، المتفقة في المعنى، وهو حينئذ قول شاذ لا دليل عليه"(١).

فكل ذاك قرائن على أن المراد بالعدد المبالغة والتكثير، فانتفى بتحقيق هذه المسألة حمل العدد على حقيقته بهذا الوجه، إذ لا يجوز فصل النص عن واقع الرواية، وبيانه بمنأى عنه.

وبالنظر في أقوال الأئمة المتقدمين يتجلى المقصد من تشريع الإذن بالقراءة على سبعة أحرف، هو التيسير والتوسعة على الأمة، فناسب القول بحمل العدد على المبالغة والتكثير، إشارة إلى التوسعة التي لا تحد بحد رحمة من الله تعالى بالأمة.

يقول القاسمي: "وليس المراد بالسبع حقيقة العدد المعلوم، بل الأوجه التي تقرأ بها الكلمة على سبيل التيسير والتسهيل والسعة لا التحديد"(٢).

واستدل الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور بأنه وإن كان ظاهر ألفاظ الحديث دالة على حقيقة العدد على قول من ذهب إليه ورجحه، فإن (على) في الحديث دال على الاتساع، يقول: "وأما حرف (على) نجد الإمام الزمخشري يقول في معنى (على): "وتقول على الاتساع مررت عليه"،

---

(١) "حديث الأحرف السبعة" لعبد العزيز القارئ ص٦٦-٦٧.

(٢) "محاسن التأويل" لمحمد جمال القاسمي (١/ ١٨٠).

فيكون معنى الحديث: أنزل القرآن موسعاً في قراءته إلى سبعة أحرف رحمة من الله ومنة على عباده"[١].

يقول أبو شامة: "ولو أراد أن يقرأ على معنى ما قاله ابن الأنباري لقيل: أنزل القرآن سبعة أحرف، وإنما قيل: على سبعة أحرف، ليعلم أنه أريد به الرخصة والتوسعة"[٢].

وقد أجاب الشيخ صالح بن سليمان الراجحي على مسألة التدرج التي احتج بها على حقيقة العدد في مقال له على الشبكة العنكبوتية: "إن التدرج لم يحصل في الرواية الصحيحة المشهورة إلا ثلاث مرات ولم يتواصل حتى السبعة، ثم جاءت السبعة جملة لتدل على الكثرة وعدم التحديد، كأنه بشر بالرخصة شيئاً فشيئاً، ثم جاء بها جملة لبيان أن المراد بالرخصة الرخصة العامة غير المحددة.

إلى أن قال: وأما الزيادة التي ذكرها ابن الجزري في حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وهي قوله: (فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة) فهي زيادة تالفة واهية باطلة منكرة، وقد أخرجها أبو عمر الداني من طريق الحسن بن دينار وقد تفرد بها، قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث كذاب.

---

(١) "الدراية في علم القراءات" بحث للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص ٤٣.

(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٩.

وقد أخرجه الإمام أحمد وغيره من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد ولم يذكر هذه الزيادة"[1].

وبهذا يتأكد ويترجح المراد بالعدد في الحديث التوسعة لا الحصر في عدد معين كما ذهب إليه القاضي عياض ومن وافقه، خصوصاً بعد أن علمت حقيقة الإنزال المقصود في الحديث.

(١) باختصار، مقال بعنوان: "تحرير مسائل الأحرف السبعة" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي، في ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية.

المبحث الثالث: تحديد معنى الأحرف في حديث الإذن

لقد اهتم الأئمة بتفسير الأحرف في الحديث اهتماماً بالغاً أكثر من اهتمامهم بأي لفظ من متعلقه، وما ذاك إلا أن قوماً صرفوا دلالة الحديث ومعناه إلى غير اختلاف القراءة، كتفسير الأحرف بالحلال والحرام والمحكم والمتشابه، والأمثال، والأمر والزجر.

مستندين في ذلك على قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود رضي الله عنه: "إن الكتب تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، وحرام، ومحكم ومتشابه، وضرب أمثال، وآمر، وزاجر، فحِلَّ حلاله، وحرِّم حرامه، واعمل بمحكمه، وقف عند متشابه، واعتبر أمثاله، فإن كلاً من عند الله، وما يتذكر إلا أولو الألباب"(١).

فاستثار ذلك غيرة أئمة الإقراء وممن لهم صلة بعلم القراءات، تارة بالذود عن معنى الحديث والاستدلال في استظهار مدى تعلقه بالقراءة واتصاله، وتارة بحصر الأحرف السبعة ضمن وجوه اختلاف القراءات سداً للذريعة.

يقول ابن عبد البر: "قد رده -أي حديث ابن مسعود- من أهل النظر، منهم أحمد بن عمران، قال: من أوَّله بهذا فهو فاسد، لأنه محال أن يكون

---

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٢٦)، والقاسم بن سلام في "فضائل القرآن" من طريق راشد بن سعد مرفوعاً (١/ ١٠٠)، والطبري في تفسيره من طريق القاسم بن عبد الرحمن موقوفاً عن ابن مسعود. قال ابن عبد البر: "هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت". "التمهيد" لابن عبد البر (٨/ ٢٧٦).

الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله، حكاه الطحاوي عنه أنه سمعه منه، وقال: هو كما قاله"[1].

ويقول ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا: السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة.

وقال قوم: حلال، وحرام، وأمر، ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال.

وليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل ...

إلى أن قال: "وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو قوله تعالى: (هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود:٧٨] و(أطهرَ لكم)، و(هَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ) [سبأ: ١٧] و(هل يُجازى إلّا الكفورُ)، وَ(يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) [النساء: ٣٧] و(بالبَخَل)، (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) [البقرة: ٢٨٠] و(مَيْسُرَة).

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (رَبَّنا باعِدْ

---

(١) "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (١/ ٢١٦).

بَيْنَ أَسْفارِنا) [سبأ: ١٩] و(ربّنا باعَدَ بين أسفارنا)، و(إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) [النور: ١٥] و(تَلِقُونَه)، و(ادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف: ٤٥] و(بعد أَمَة).

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: و(انْظُرْ إِلَى الْعِظامِ كَيْفَ نُنْشِزُها) [البقرة:٢٥٩] و(نُنْشِرُها)، ونحو قوله: (حَتَّى إِذا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) [سبأ: ٢٣] (وفَزَّع).

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله: (إن كانت إلّا زقية) و(صَيْحَةً) [يس: ٢٩] و(كالصّوف المنفوش)، و(تَكُونُ الجِبالُ كَالْعِهْنِ المَنْفُوشِ) [القارعة:٥].

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: (وطلع منضود) في موضع و(طَلْحٍ مَنْضُودٍ) [الواقعة: ٢٩].

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله: (وجاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بِالحَقِّ) [ق:١٩]، وفي موضع آخر: (وجاءت سكرة الحقّ بالموت).

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: (وما عملت أيديهم)، (وَما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يس: ٣٥]، ونحو قوله: (إِنَّ اللهَ هُوَ الْغَنِيُّ الحَمِيدُ) [لقمان:٢٦] و(إن الغني الحميد).

وقرأ بعض السلف: إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أنثى [ص: ٢٣]، وإِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكادُ أُخْفِيها من نفسي فكيف أظهركم عليها [طه: ١٥]"[١].

وقد تبع ابن قتيبة في هذا التوجه الإمام الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)[٢]، والرازي (ت:٦٠٦هـ)[٣]، وابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)[٤]، مع اختلافات يسيرة في تعيين الوجوه، وهو ما اعتبره بعض الأئمة من المآخذ على هذه الأقوال، لأنه ليس واحد منها يمكن أن تقطع به الدلالة.

وكما يُرى فإن التوجه إلى تفسير الأحرف بسبعة أبواب من الكلام العربي نشأ في القرن الثالث الهجري تقريباً، ولم يكن ذلك عند المتقدمين.

وللأسف فقد درج وشاع هذا المعنى عند أئمة الشأن، ولاقى استحساناً كبيراً، رغم أن هؤلاء الأئمة لم يهملوا الإشارة إلى دلالة الحرف اللغوية قبل الشروع في الاجتهاد في تعيين الوجوه كما سيذكر، غير أن أهل العلم ممن جاء بعدهم قصر دلالة الحديث على هذه الوجوه دون اعتبار المعنى اللغوي للحرف.

---

(١) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٢٩-٣٢.

(٢) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص ٣٨٥-٣٨٨.

(٣) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٧).

(٤) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٦).

يقـول الأسـتاذ الـدكتور نـاصر القثـامي: "جعـل مفهـوم الأحـرف الـسبعة محصوراً في أوجه الخلاف في القراءات هو ما ذهـب إليـه عـدد مـن العلـماء المتقدمين، ولقي شهرة ورواجاً عند كثير من المتأخرين"[1].

ولا شـك أنـه اجتهـاد مـستند عـلى اسـتقراء القـراءات الثابتـة عـن الـصدر الأول، ولكنه في المقابـل حـصر لمعنـى الأحـرف بغـير مخـصص مـن دليـل شرعي.

يقول أبو شامة: "وهذه الطرق المذكورة في بيان وجـوه الأحـرف الـسبعة في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة، إذ لا دليل على تعيين مـا عينـه كـل واحـد مـنهم، ... ثـم لم يحـصل حـصر جميـع القـراءات فـيما ذكـروه مـن الضوابط ..."[2].

ويقـول أبـو الفـضل الـرازي منتقـداً قـول ابـن قتيبـة في تعيـين المقـصود بالأحرف السبعة: "فإنه قد تنطع فـيما تمحـل للأحـرف الـسبعة مـن الوجـوه، وذلـك لأنـه ركـب طريقـاً فـيما خرجـه لهـا مـن الوجـوه يعـسر ارتياؤهـا عـلى النحارير من الكتاب المستنبطين غوامض ما في الخطوط، فكيف على الأمي الذي لا يعرف الكتابة بحال، وهو ما ذكره ابن قتيبة في تأويل الأحرف السبعة من نحو حركات البناء والإعراب وإعجام الكلم وإزالـة صـوره مـن الكتـاب، وغير إزالته على ما مضى له، فلو ابتغى أمي أن يقف على ما خرجه من الوجوه

---

(١) "القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" ص١٢٤.

(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص١٢٧.

الأحرف السبعة لما وقف عليه أبدا، ولكان ملازمته الحرف الواحد أيسر عليه من تتبع تأويلها على الصفة التي ذكرها، ... وذلك أشبه بالتضييق منه بالتوسيع، بعد أنها لم ترد إلا للتوسعة والترخيص ...."[١].

وفي معرفة السبب الذي دفع الأئمة إلى هذا التوجه وانتهاجه يرفع العتب عنهم، ويوجب لهم العذر فيما تكلفوه من الحصر والبيان، وذلك أن الأئمة لما كان من التطاول على الحديث من غير أهله، تصدوا لهذه التوجهات بحصر الأحرف في سبعة أبواب من أبواب الكلام العربي، معتمدين في ذلك على استقراء القراءات القرآنية الثابتة عن الصدر الأول.

أما عن تفسير الأئمة ممن سبقوا ابن قتيبة للحرف، فكان يؤول باللغات، يقول أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ): "والأحرف لا معنى لها إلا اللغات"[٢].

وعن أبي بكر الأزدي يقول: سمعت أبا حاتم سهل السجستاني يقول: "معنى سبعة أحرف: سبع لغات من لغات العرب"[٣].

يقول أبو عمر: "وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أنزل القرآن على سبعة أحرف" سبع لغات، وقالوا: هذا لا

---

(١) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٥٨، منقول من كتاب "معنى قول النبي: أنزل القرآن على سبعة أحرف". لأبي الفضل الرازي (مخطوط).

(٢) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٤٦.

(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٤.

معنى له؛ لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر؛ لأنه من كانت لغته شيئا قد جبل وطبع عليه وفطر به لم ينكر عليه"[١].

ثم فسرها ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) بالكلمات المترادفة في اللغة الواحدة، يقول: "بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن، هنَّ لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلمَّ، وأقبل"[٢].

يقول أبو عمر: "إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعالى وهلم، وعلى هذا أكثر أهل العلم"[٣].

ولا شك في أن كل ما ذكره الأئمة في تفسير الأحرف على هذا النحو لا يعطي الدلالة الحقيقية لمعنى الأحرف في الحديث.

ثمَّ لمَّا كثرت الاجتهادات في تفسيرها، واختلط الخلاف وتفرع دون استظهار أصل يستند إليه من دليل صريح في معنى واحد دون أن يحتمل سواه، فقد نشأ إزاءه فكر آخر، وهو ما ذهب إليه بعض الأئمة من جعل حديث الأحرف السبعة من المتشابه الذي لا يدرى تأويله، ولا يعرف معناه.

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) "تفسير الطبري" (١/ ٥٧-٥٨).

(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٠٣.

يقول السيوطي (ت:٩١١هـ): "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف... والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله"[١].

وقد علل ابن سعدان السبب في كون معنى الحديث مشكل بأن (الحرف) مشترك لفظي، فجاز فيه من المعاني الكثيرة ما يمنع من تخصيصه بأحدها، يقول: "أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأن العرب تسمي الكلمة المنظومة حرفا، وتسمي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضا المعنى، والجهة"[٢].

وبالرجوع إلى واقع الرواية، والأحداث التي لابست حديث الإذن ولامسته لا نجد أن الحديث مشكل إلى هذا الحد، إذ استطاع به النبي صلى الله عليه وسلم حل الإشكال بين المتخاصمين، وتمكن من القضاء على النزاع بمجرد الإخبار أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.

يقول الدكتور حسن عتر: "وقد حلت بهذا القول مشكلة، وقُضي به في خصومة، قضاء أنهى النزاع، واستأصل دواعي الخلاف والجدال"[٣].

وقد أورد الأئمة السابقون في دلالة الحرف اللغوية معنيين، هما من أقرب ما يكون دلالة للمعنى المراد في الحديث، يقول ابن قتيبة:

---

(١) "زهر الربى شرح سنن النسائي" للسيوطي (١/ ١٥٠).

(٢) انظر "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٣، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي (١/ ٢١٣).

(٣) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٢٩.

"والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكمالها.

ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمته، يعنون في قصيدته. والله جل وعز يقول: وَلَقَدْ قالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ [التوبة: ٧٤]، وقال: وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوى [الفتح: ٢٦]، وقال: (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنا لِعِبادِنَا المُرْسَلِينَ، إِنَّهُمْ لهُمُ المَنْصُورُونَ، وَإِنَّ جُنْدَنا لهُمُ الْغالِبُونَ) [الصافات: ١٧١، ١٧٣].

وقال: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَّ عَلى حَرْفٍ فَإِنْ أَصابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلى وَجْهِهِ [الحج: ١١]، أراد سبحانه وتعالى: من الناس من يعبد الله على الخير يصيبه من تثمير المال، وعافية البدن، وإعطاء السّؤل، فهو مطمئن ما دام ذلك له، وإن امتحنه الله تعالى باللّأواء في عيشه، والضّراء في بدنه وماله، كفر به.

فهذا عبد الله على وجه واحد، ومعنى متحد، ومذهب واحد، وهو معنى الحرف. ولو عبد الله على الشكر للنعمة، والصبر للمصيبة، والرّضا بالقضاء- لم يكن عبده على حرف"[1].

تابعه الإمام أبي عمرو الداني، يقول:

"والحرف قد يراد به: الوجه، بدليل قوله تعالى: (ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه)، فالمراد بالحرف ههنا الوجه الذي تقع عليه العبادة ...

---

(١) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٠ -٣١.

فلهذا سمى النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى: أن كل شيء منها وجه على حدته غير الوجه الآخر.

الوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون صلى الله عليه وسلم سمى القراءات أحرفاً على طريق السعة، كنحو: ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه ... فلذلك سمى النبي صلى الله عليه وسلم القراءات أحرفاً، وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غير نظمه ...، فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها حرفاً على عادة العرب في ذلك"[1].

وإطلاق الحرف في اللغة لم يقتصر على هذين المعنيين[2]، غير أن سياق الحديث لا يحتمل حمله إلا على أحد هذين المعنيين الذين ذكرهما الإمامين الجليلين ابن قتيبة وأبو عمرو الداني.

---

(١) "الأحرف السبعة" لأبي عمرو الداني ص ٢٨.

(٢) الحرف في اللغة يصدق على معان كثيرة، فقد يقع:

-على الطرف، يقول الجوهري: "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد".

-ويقع على الجانب، ففي حديث ابن عباس: أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف: أي على جانب.

-ويقع على الناحية، روى الزهري عن أبي الهيثم قال: "أما تسميتهم الحرف حرفاً، فحرف كل شيء ناحيته، كحرف الجبل والنهر
والسيف وغيره".

وكان لزاماً في بيان المعنى المراد من الحديث بعينه تحقيق القول فيهما.

فرجح الرازي المعنى الأول، يقول: "أُجمع على أن الأحرف من قوله عليه الصلاة والسلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف) هي الأوجه، وليست حروف التهجي، ولا حروف المعاني"[1].

وكذلك الدكتور حسن عتر، يقول: "إن تأويل كلمة الحرف بالوجه موافق لما نزل به القرآن الكريم في قوله: (ومن الناس من يعبد الله على حرف)، ولأن يُفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يُفسر به كتاب الله تعالى أولى من تفسيره بما سواه ...

يدل على قوة هذا التأويل ورُجحانه قول الناس: حرف أبي، وحرف ابن مسعود، فالوجه الذي قرأ عليه أبي سمي حرفاً، والوجه الذي قرأ عليه ابن مسعود هو حرف أيضاً، فالأحرف هي الأوجه في فهم الناس"[2].

وكلام الدكتور حسن في محله، فمن القواعد الأصيلة تفسير ما جاء في أحد الأصلين بما هو عرف في أحدهما.

ولكن في الحقيقة أن حمل الحديث على معنى الجانب والجهة والوجه بعيد، فكيف ينزل القرآن على سبعة جوانب أو جهات أو أوجه، وهذا يقتضي حصره على عدد معين، وتفسير العدد على حقيقته يمنعه واقع الرواية كما

-ويقع على الحروف الواحد من حروف الهجاء. انظر "لسان العرب" لابن منظور (٩/ ٤١-٤٢).

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٢٧٥.

(٢) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٦٤-١٦٥.

تقرر ذلك سلفاً، ولعل حمل دلالة الأحرف عليه هو ما دفع الأئمة إلى القول بأن هذه الأحرف منصوصة، أو أن المراد بالعدد على حقيقته!

إن حديث اختلاف عمر مع هشام بن حكيم يقول فيه عمر رضي الله عنه: (سمعت هشاماً يقرأ على حروف كثيرة)، ولو فسر الحرف بالوجه لم يصح حمل قول عمر عليه، فكيف يكون هشام قد قرأ على أوجه كثيرة، إذ الوجه يطلق على الشيء بكماله في أحد أحواله، كما هو في أصله اللغوي الذي فسر به قول الحق: (ومن الناس من يعبد الله على حرف).

يقول ابن الجزري: "وكلا الوجهين محتمل، إلا أن **الأول** محتمل احتمالاً قوياً في قوله صلى الله عليه وسلم: سبعة أحرف، أي: سبعة أوجه وأنحاء.

والثاني: محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن نبي الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، فالأول غير الثاني"[1].

وهذا يكفي في صرف الدلالة اللغوية في الحديث عن معنى الجانب أو الجهة، لأنه لا يتسق مع تبدل مكان الحرف في أحاديث الباب، وإن كان المعنى المذكور هو الأصل في معنى الحرف.

---

(١) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٤).

أما المعنى الآخر الذي ذكره الإمامان الكبيران هو أن العرب تطلق الحرف على الواحد من حروف الهجاء، وتطلقه على الحروف المجتمعة توسعاً كعادتها في الكلام.

وبهذا المعنى جزم الباقلاني إذ لم يذكر غيره في تفسير الأحرف، يقول: "فما وجه تسمية هذه الوجوه في القراءات حرفاً؟

يقال لهم: قد نبهنا على جواب هذا فيما سلف، وذلك أنه قد ثبت أن العرب تسمي الشيء باسم ما هو منه وما قارنه وجاوره، وكان بسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق، وتسمي الجملة باسم البعض منها، وتسمي القصيدة والخطبة والرسالة كلمة، وتسمي الكلمة التامة حرفاً، فنقول: (ألم) حرف على ما قلناه من قبل، وإذا كان ذلك كذلك، جاز أن يسمي النبي صلى الله عليه وسلم الكلمة التامة والقراءة الطويلة حرفاً، على تأويل أن منها وفيها حرفاً يغير كلمة وحالة في القراءة، فيقرأ مرة بالفتح ومرة بالضم، أو أنَّ سبب هذه القراءة حرفاً يُثبتُ تارة فيها وتارة ينقص، أو أن منها حرفاً مرة يقرأ على ما هو به، ومرة يُقلب إلى غيره ويبدل بسواه، أو أن منها حروفاً تُقدم في القراءة، ومرة تُؤخر، وتسمى الحروف حروفاً وتريد به جنس الحرف"[1].

ولكن الحرف في استعمال العرب يطلق على الكلمة دون إرادة المبالغة في تسمية الشيء بما هو جزء منه، وإلى هذا المعنى أشار علي بن مطاوع في كتابه "اللؤلؤ والمرجان"، واستدل عليه بالتنظير بين حديث ابن مسعود (لا

(١) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص ٣٩٠.

أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف)[1] وبين حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، في أن العرب تطلق الحرف وتريد منه الكلمة، يقول: "إن المراد بالحرف اللفظ المفرد في كلام العرب سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً ... إذ لا فرق في المعنى بين الحرف في حديث ابن مسعود، وبين الحرف في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف) لأنهما متماثلان، وقائلهما واحد، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، والتفريق بين معاني الألفاظ المتماثلة تحكم بغير دليل"[2].

وقد توصل إلى ذلك بعد أن ساق جملة من أقوال الأئمة في معنى الحرف من حديث ابن مسعود.

يقول ابن الجزري: "وقد سألت شيخ الإسلام ابن كثير رحمه الله تعالى، ما المراد بالحرف في الحديث؟

---

(١) الحديث بتمامه، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استمع حرفاً من كتاب الله عز وجل طاهراً كُتبت له عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفعت له عشر درجات، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله قاعداً كُتبت له خمسون حسنة، ومحيت عنه خمسون سيئة، ورفعت له خمسون درجة، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة قائماً كُتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، ورفعت له مائة درجة، ومن قرأه فختمه كُتبت له عند الله دعوة مستجابة معجلة أو مؤخرة. أخرجه ابن الجزري في "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٤٥٤).

(٢) "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص ١١٨.

فقال: الكلمة، لحديث ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف، وهذا الذي ذكره هو الصحيح، إذ لو كان المراد بالحرف حرف الهجاء لكان ألف بثلاثة أحرف، ولام بثلاثة، وميم بثلاثة، وقد يعسر فهم بعض الناس، فينبغي أن يتفطن له، فكثير من الناس لا يعرفه، وقال لي بعض أصحابنا الحنابلة إنه رأى هذا في كلام الإمام أحمد رحمة الله عليه منصوصاً، والله أعلم"[1].

ويقول الباقلاني: "ويبيّن ذلك أيضاً ويوضحُه أن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لما أخْبَرَ على وجه الترغيبِ بأنّ للقاريء بكلِّ حرف عشرُ حسناتٍ بَيّنَ ذلك وفَسّره، فقال: (أما إني لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف ولام وميم حرف) فتبينَ أنّه أرادَ بذلك الصُّورَ المقطّعةَ من حروفِ المعجمِ التي هي اب ت ث، لئلا يظنوا أنّه أرادَ بذكره الحروفَ الكلمةَ المنظومةَ التامةَ من حروفٍ كثيرةٍ، ولو لم تُسَمّ الكلمةُ عندهم حرفاً، لم يكن لهذا التفسير معنى، وكل هذا يوضِحُ عن أن الكلمة تسمى في اللغة حرفا، وكذلك الكلمةُ قد استعملت عندهم في أقلِ الكلام وأكثره، واستعملت في القصيدة بأسرها والخطبةِ بطولها والرسالةِ بتمامها[2].

ويقول ابن تيمية: "وأما تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: هل، وبل، فهو اصطلاح مختص ببعض النحاة،

---

(١) "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٤٥٤).

(٢) "الانتصار" للباقلاني ص ٣٧٤.

وليس هذا من لغة العرب أصلاً، وإنما تسمي العرب كل هذه المفردات حروفاً"[١].

وهذا المعنى الذي أرجحه في معنى الأحرف في أحاديث الباب إن تعلق الأمر بالألفاظ دون الأحوال، وهو الذي يصح حمل دلالات الأحاديث جميعا عليه دون استثناء، ومنه اشتق معنى من معاني التغيير للدلالة على تبديل كلمه في قول الله عز وجل في حق أهل الكتاب (يحرفون الكلم عن مواضعه) [النساء:٤٦] أي: يغيرون لفظ كلماته ليتغير المعنى وفق ما يشتهون ويريدون.

يقول الأزهري: "وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرف وانحرف واحرورف ... وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره[٢].

ويؤكد هذا المعنى ويقويه استعمالات الحرف في معاجم اللغة، فإن كان من الجيد الرجوع لدلالات الكلمة في المعاجم اللغوية للكشف عن المعنى، فإن الأجود منه استقراء استعمالات اللفظ واطلاقاته في لغة العرب لتحديد المعنى وتعيينه، وقد أطلق اللغويون الحرف على اللفظ المكون من عدة حروف، ولم يقتصر استعماله على الصدر الأول، فمن ذلك:

يقول الأزهري: أَشِحَ الرجل يأشحُ، وهو رجل أشحان، أي غضبان: "هذا حرف غريب[٣].

---

(١) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (٢/ ٤٥٤).

(٢) "لسان العرب" لابن منظور (٩/ ٤٣).

(٣) "لسان العرب" لابن منظور (٢/ ٤٠٤).

ويقول أبو منصور: مريض مُستأخِد أي مستكين لمرضه: "هذا حرف مصحف، والصواب المسأخذ، بالذال[١].

ويقول أبو عمرو: سألت رجلاً من هذيل عن حرف غريب فقال: هذا كلام عُقْمي، يعني أنه من كلام الجاهلية لا يعرف اليوم[٢].

ويقول ابن منظور: "وروي عن الفراء أنه قال: لم نسمع بأسماء بنيت من أفعال إلا هذه الأحرف: البسملة، والسَّبْحلة، والهيْللة، والحوقلة ..."[٣].

ويقول الجوهري: "إذن حرف مكافأة وجواب"[٤].

ويقول ابن الأثير: "مهما حرف من حروف الشرط التي يجازى بها"[٥].

ويقول ابن منظور: "وفي حرف عبد الله بن مسعود (فأما اليتيم فلا تَكْهَرْ)"[٦].

فنجد أن التعبير بالحرف أريد به الكلمة هو ما درج عليه استعمال الأولون للحرف عند تعلقه بالكلام والألفاظ، وهذه هي الدلالة الحقيقية لمعنى الحرف في الحديث.

وقد شاع استعمال الحرف في كتب القراء في إرادة الكلمة، فمن ذلك:

---

(١) "لسان العرب" لابن منظور (٢/ ٧٠).

(٢) "لسان العرب" لابن منظور (١٢/ ٤١٤).

(٣) "لسان العرب" لابن منظور (٢/ ٤٠٣).

(٤) "لسان العرب" لابن منظور (١٣/ ١٣).

(٥) "لسان العرب" لابن منظور (١٢/ ٥٦٥).

(٦) "لسان العرب" لابن منظور (٤/ ٦١٢).

يقول الإمام الشاطبي في ذكر مواضع إبراهيم:

"وَمَعْ آخِرِ الأَنْعَامِ حَرْفَا بَرَاءَةٍ ... أَخِيراً وَتحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنَزَّلَا

وَفي مَرْيَمٍ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ ... وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنَزَّلَا"[١].

ويقول ابن الجزري في إدغام الواو في الواو: "والواو نحو: (هُوَ وَالَّذِينَ)، (هُوَ وَالمَلَائِكَةُ) مما قبل الواو مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحوُ (وَهُوَ وَلِيُّهُمْ)، و(الْعَفْوَ وَأْمُرْ) مما قبلها ساكن، وجملته خمسة أحرف، تتمة ثمانية عشر حرفاً[٢].

ومما يحسن التنبيه عليه أن معنى الحرف بعد ذلك توسع وتطور في عرف القراء ليدل على أوجه القراءة، يقول ابن سيدة: "والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه"[٣].

ويقول ابن منظور: "وكل كلمة تُقرأ على الوجه من القرآن تسمى حرفاً، تقول هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود"[٤].

يقول ابن جرير الطبري: "وحرفه: قراءته، وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان"[٥].

---

(١) "حرز الأماني ووجه التهاني" للشاطبي ص ٣٩.

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٨٢).

(٣) "لسلن العرب" لابن منظور (٩/ ٤١).

(٤) "لسان العرب" لابن منظور (٩/ ٤١).

(٥) "تفسير الطبري" (١/ ٥٢).

ويقول ابن الجزري: "في الحديث: سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي: على قراءات كثيرة"(١).

ويقول الأستاذ الدكتور ناصر القثامي: "وهم يطلقون الحرف على القراءة، لأنها وجه من وجوه الأداء التي يتلى بها، ولذا يقال: هذا حرف ابن كثير، أو حرف أبي عمرو، أي: قراءته"(٢).

ويقول الدكتور حسن عتر: "الأصل في كلمة حرف في الاستعمال العربي أن يكون معناها الجانب، ثم أطلقت على حرف الهجاء في اصطلاح القارئين والكاتبين ...

إلى أن قال: ثم استعملت في الدلالة على وجه من الكلمة التي تقرأ على عدة وجوه في القرآن الكريم"(٣).

---

(١) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٢٤).

(٢) "القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" بحث للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي ص ١٠٩.

(٣) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ١٢٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن سار على هديه واقتفى آثاره صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أما بعد:

أحسب أني اجتهدت في بيان معاني ألفاظ الحديث، وقصر دلالة المعني على أحد وجوهه، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من كل ذنب وخطيئة إنه كان غفارا.

أهم النتائج، والتوصيات:

أسفرت الدراسة على تقرير ثلاث مسائل، واحدة منها أغفلها المتقدمون والمتأخرون، واثنتين اختلف في تعيينها المتقدمون والمتأخرون، ورجحت الدراسة جميع الآراء التي عدها جمهور من المتأخرين آراءً مرجوحة وضعيفة.

قررت الدراسة أن الإنزال المقصود في حديث الإذن محمول على إنزال القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم نزولاً حقيقياً، بينما تجلت تلك الحروف بقضاء الله وقدرة في أعمال العباد لما شرع الإذن في القراءة على سبعة أحرف.

العدد في حديث الإذن غير مراد على حقيقته، وجيء به للمبالغة في التكثير تناسباً مع رحمة الله على عباده في فتح أبواب التيسير على مصراعيه.

تعددت استعمالات الحرف في اللغة، وقد أقرت الدراسة أن المقصود منه ما عرف عند النحاة باسم الكلمة، لما أثر عن استعمال العرب له، وما جاءت به النظائر من الأحاديث، وقد أوردت المعاجم اللغوية استعماله في هذا المعنى كذلك.

كان محور الفصل بين الآراء في دلالات الألفاظ في الحديث دائر حول معنى التوقيف من عدمه في حروف القرآن.

أمَّا عن أهم التوصيات:

فليعلم طلاب العلم أنَّ بعض ما ينشر ما هو إلا اجتهادات وآراء وتصورات لا حقائق ثابتة، واختلاف الأئمة في مسائل المسلمات لا يقبله المؤمن الفطين، ولا يجيزه المنطق السديد، كما في تصحيح الروايات المتعارضة وقبولها بالجملة ضرب من التكلف، وتحمُّل لما لا يحتمل، وهذا منهج بعض المتأخرين أمام الكم الكثيب من أقوال الأئمة المتقدمين، فتجدهم يعرجون على المسائل، وينوهون على الخلاف الدائر، ثم ينضم الواحد منهم إلى أحد فريقين دون القطع في المسائل والجزم بها بدليل وبصيرة.

وكان الأولى تسخير هذا التعارض لتدقيق النصوص في محاولة الجمع بينها أولاً، فإن كان التعارض حقيقياً يستحيل الجمع فيه، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح حسب المعطيات والقرائن، أو القول بالنسخ إن كان النصين دليلاً

شرعياً، وهكذا، وقد أحب هذا المنهج ثلة من السلف رحمهم الله، ولم يوفق له الكثير.

وفي هذا لفت نظر للمتخصصين في العلوم الشرعية إلى التوجه نحو حسم قضايا الخلاف، والترجيح بين المسائل بتجرد علمي وتحرير دقيق.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

-الإبانة عن أصول الديانة، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

-الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

-الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، المؤلف: الدكتور حسن ضياء عتر، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.

-الأحرف السبعة للقرآن، للإمام أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: عبد المهيمن طحان، الناشر: دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثامنة - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

-الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

-الإيضاح في القراءات، لأحمد بن أبي عمر الأندرابي (المتوفى بعد ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، رسالة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة تكريت ١٤٢٣هـ.

- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

-البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

-تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن

عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

-تفسير أسماء الله الحسنى، المؤلف: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبيد بن علي العبيد، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ -١٤٢١هـ.

-التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، المؤلف: دروزة محمد عزت، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، الطبعة: ١٣٨٣ هـ.

-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

-جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

-حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، المؤلف: د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، المؤلف: أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون الكناني المكي (المتوفى: ٢٤٠هـ)، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
-الدراية في علم القراءات، للأستاذ الدكتور سامي محمد عبد الشكور، بحث منشور إلكتروني.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- زهر الربى شرح المجتبى السيوطي المطبعة الميمنية.
-شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
-شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

-صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
-فتحُ البيان في مقاصد القرآن، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا - بَيروت، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

-الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.
-فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.
- القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي، إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، تبيان، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- كتاب المصاحف، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧ هـ)

أشرف عـلى إخراجـه: د. صـلاح بـاعثمان، د. حـسن الغـزالي، أ. د. زيـد مهارش، أ. د. أمين باشه
تحقيق: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (صـ ١٥)، أصـل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعـدد مـن البـاحثين، النـاشر: دار التفـسير، جـدة - المملكـة العربيـة الـسعودية الطبعـة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
-اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل عـلى سبعة أحـرف مـن القـرآن، تـأليف: عـلي بـن مطـاوع آل عقيـل، النـاشر: دار الكتـاب والـسنة، الطبعـة: الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
-لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الـدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، النـاشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
-لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، المؤلف: فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري السامرائي
الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمـد بـن عبـد الحلـيم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)

المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
-محاسن التأويل، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
-المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، المحقق: طيار آلتي قولاج
الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: ١٣٧٧هـ)، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن القيم – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
-معاني الأحرف السبعة، تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود، المؤلف: شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي (المتوفى:٤٥٤هـ)، المحقق: حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.
-المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الثانية.
- مفاتيح الغيب التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.
-المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، المؤلف: الدكتور محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات

العربية المتحدة، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

-النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

-نواسخ القرآن، المؤلف: الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المراجع: الداني بن منير آل زَهْوي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا -لبنان، الطبعة: ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

-وظيفة الصورة الفنية في القرآن، المؤلف: عبد السلام أحمد الراغب، الناشر: فصلت للدراسات والترجمة والنشر – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.